ضمن دوره كشريك أساسي في دعم الجهات المعنية لتجاوز الأزمات

«الأهلي» يسهم بـ 3 ملايين دولار لدعم صندوق الكويت للاستجابة الطارئة

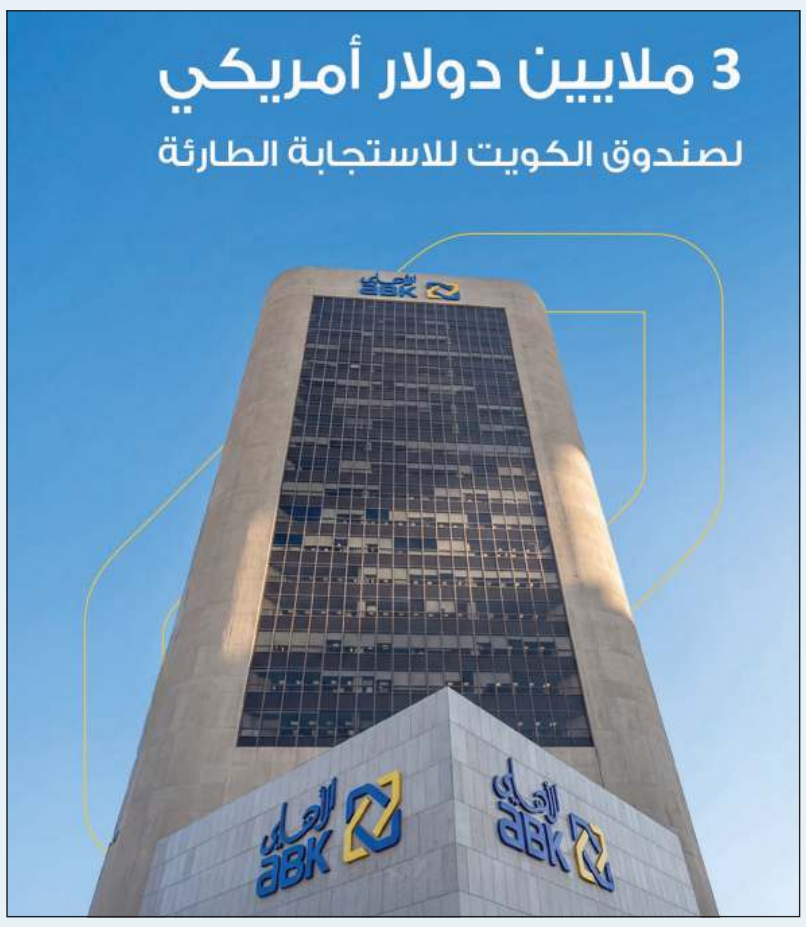

أعلن البنك الأهلي الكويتي مساهمته بمبلغ 3 ملايين دولار لصندوق الكويت للاستجابة الطارئة، في إطار التزامه بالمسؤولية المجتمعية والواجب الوطني، ودعم جهود الجهات المعنية في دولة الكويت في مواجهة التحديات والأزمات وتجاوزها بنجاح.

ويبرهن البنك من خلال هذه المبادرة على التزامه الوطني ومكانته في دعم استقرار الاقتصاد والمجتمع، لا سيما خلال الظروف الاستثنائية والأزمات الوطنية، وذلك في ظل إيمانه بأن دوره في مثل هذه الظروف لا يقتصر على تقديم الخدمات المصرفية المعتادة، بل يمتد ليكون مساهما فاعلا في دعم جهود الدولة ومؤسساتها الرسمية.

ويؤكد البنك بذلك أيضا دوره كشريك تنموي يضع كافة إمكانياته وموارده في خدمة الوطن، لضمان حماية مختلف مقدرات المجتمع، وتخفيف الآثار الناجمة عن الأزمات، وتلبية جميع المتطلبات العاجلة.

واعتبر البنك الأهلي الكويتي أن المساهمة في الصندوق واجب وطني وأخلاقي يعتز بتأديته في ظل مسؤوليته الاجتماعية، مشددا على إيمانه بدور القطاع الخاص الأساسي في دعم ومساعدة الجهات المسؤولة، والوقوف صفا واحدا معها من أجل توفير الموارد الضرورية للتعامل مع أي ظروف طارئة.

وأكد البنك أن دعم الدولة والمجتمع الكويتي يأتي في مقدمة أولويات برنامجه للمسؤولية المجتمعية، وأنه يعمل باستمرار على مساندة المبادرات الوطنية التي تحقق الأثر الإيجابي المستدام، وتعزز قيم التضامن والتكافل في المجتمع الكويتي على مختلف الصعد.

ووجه البنك الأهلي الكويتي تحية إجلال وتقدير لجميع الكوادر الوطنية في الصفوف الأمامية في ظل الظروف الحالية، مؤكدا ثقته المطلقة بقدرة دولة الكويت، بفضل تلاحم قيادتها وشعبها ومؤسساتها، على تجاوز كل التحديات الاستثنائية وترسيخ أمنها واستقرارها، ومشيدا بالدور الجبار والجهود المخلصة التي تبذلها السلطات الكويتية والفرق الميدانية في إدارة الأزمات بنجاح واقتدار.

وشدد البنك على أنه سيظل دائما في طليعة الداعمين لكل المبادرات التي تهدف إلى حماية أمن واستقرار دولة الكويت، وهو ما يأتي ضمن سلسلة من المبادرات والمشاريع التنموية التي يتبناها بهدف الاستجابة السريعة للمتطلبات المجتمعية، وتعزيز جاهزية الدولة لمواجهة أي ظروف طارئة.

لتعزيز النمو وتوسيع محفظتها الاستثمارية

«التطوير القابضة» تُعلن رسمياً استحواذها على «المصالح للاستثمار»

العجمي: الاستحواذ يعكس ثقة الشركة في البيئة الاستثمارية للكويت والفرص المتاحة

العوضي: مستقبل الشركة سيقوم على استقطاب فرص جيدة وعقد شراكات جديدة

الجوعان: المؤشرات الاقتصادية تعكس حرص الجهات الرقابية على ضبط إيقاع السوق

يوسف: الاستمرار في البناء والنمو الرد الأنسب لمواجهة التحديات الخطيرة الراهنة

طلال العجمي ومحمد الجوعان وعثمان العوضي في صورة جماعية

طلال العجمي ومحمد الجوعان وعثمان العوضي خلال المؤتمر الصحافي

أعلنت شركة التطوير القابضة إتمام استحواذها على شركة المصالح للاستثمار، في خطوة وصفتها بأنها تمثل محطة استراتيجية ضمن خططها للتوسع وتنويع محفظتها الاستثمارية وتعزيز دور القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الوطني، وذلك خلال مؤتمر صحافي حضره عدد من وسائل الإعلام.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة التطوير القابضة طلال العجمي إن الاستحواذ على شركة المصالح للاستثمار يأتي ضمن رؤية استراتيجية تستهدف تنويع المحفظة الاستثمارية والتوسع في القطاعات التشغيلية، مؤكدا أن الصفقة تمثل بداية مرحلة جديدة في مسيرة الشركة.

وأوضح العجمي أن الشركة استحوذت على شركة المصالح للاستثمار لتكون بمنزلة الذراع المالية لشركة التطوير القابضة، خاصة أننا نمتلك خبرات كبيرة في السوق تمتد إلى 16 عاما، ولدينا خبرات واسعة في التعامل مع العملاء والجهات الرقابية، مؤكدا أن استحواذ الشركة على «المصالح» يعزز هذا التوجه.

وأضاف أن القطاع الخاص الكويتي يعد شريكا أساسيا في تنفيذ مستهدفات رؤية «كويت جديدة 2035» من خلال تنويع مصادر الدخل وتعزيز التنمية الاقتصادية، مشيرا إلى أن الوقت الحالي يعد مناسبا لاقتناص الفرص الاستثمارية، لا سيما أن العمل على الصفقة استغرق نحو عامين حتى اكتمالها.

من جانبه، قال نائب الرئيس التنفيذي في شركة المصالح للاستثمار محمد الجوعان إن الاستحواذ يمثل محطة مهمة في تاريخ الشركتين، اللتين تمتلكان خبرات تراكمية تمتد لعقود في السوق المحلي، مؤكدا أن المؤشرات الاقتصادية والمالية الحالية تعكس تطورا ملحوظا في البيئة الاستثمارية، بفضل الدور الذي تقوم به الجهات الرقابية في تنظيم السوق وتعزيز الشفافية.

وأوضح الجوعان أن الشركة تتطلع، بعد إتمام الصفقة، إلى مرحلة جديدة من النمو عبر الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة وتقديم نماذج أعمال مبتكرة، بعيدا عن الاقتصار على الاستثمار التقليدي في الأسهم، مثمنا في الوقت ذاته جهود بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال في استكمال إجراءات الاستحواذ.

مهند يوسف متحدثا

بدوره، أكد مدير الإعلام والعلاقات العامة في شركة التطوير القابضة مهند يوسف أن القيمة الحقيقية لأي استحواذ تقاس بما يحققه من نتائج بعد إتمام الصفقة، وليس بحجمها المالي، مبينا أن استمرار البناء والاستثمار يمثل الرد الأمثل على التحديات التي تشهدها الكويت والمنطقة.

وقال إن الشركة تنظر إلى الصفقة باعتبارها بداية مرحلة جديدة من النمو والتطوير، بما يعزز حضورها في القطاع الخاص ويتماشى مع رؤية «الكويت 2035»، مؤكدا التزام الشركة بأداء دورها في دعم الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار المستدام وإضافة قيمة حقيقية للسوق.

وأشار يوسف إلى أن محفظة التطوير القابضة تضم عددا من التجارب الاستثمارية الناجحة، من بينها شركة كانتين الكويت المتخصصة في قطاع تجارة التجزئة، وسلسلة مقاهي «توينتي جرامز» للقهوة المختصة، التي توسعت إلى أكثر من 11 موقعا داخل الكويت، إضافة إلى انتشارها في عدد من أسواق المنطقة، منها قطر ومصر.

من جانبه، أكد مدير عام شركة التطوير القابضة عثمان العوضي أن الاستحواذ يمثل انطلاقة جديدة للشركة وفق رؤية تستهدف دعم البيئة الاستثمارية، مشيرا إلى أن المرحلة المقبلة ستركز على استقطاب فرص نوعية وبناء شراكات جديدة تستند إلى معايير الثقة والثقافة المؤسسية.

وتعد شركة التطوير القابضة إحدى المجموعات الاستثمارية الكويتية العاملة في مجالات متعددة، وتتبنى استراتيجية قائمة على الاستثمار التشغيلي وتنويع الأصول، مع التركيز على بناء شركات ذات قيمة مضافة ودعم نمو القطاع الخاص، بما ينسجم مع مستهدفات التنمية الاقتصادية في الكويت.

ارتفاع الإصدارات الكويتية بـ 128,6٪ على أساس سنوي لتصل إلى 8,67 مليارات دولار عبر 14 إصداراً

«المركز»: 102,69 مليار دولار إصدارات أولية لسوق الدخل الثابت الخليجي في 6 أشهر

ذكر المركز المالي الكويتي (المركز) في تقريره حول الدخل الثابت أن الإصدارات الأولية من السندات والصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي بلغت 102,69 مليار دولار من خلال 161 إصدارا خلال النصف الأول من عام 2026، بزيادة نسبتها 6,5٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، حيث بلغ إجمالي الإصدارات في النصف الأول من عام 2025 نحو 96,42 مليار دولار.

وتصدرت الإصدارات السعودية دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من 2026، حيث جمعت 49,34 مليار دولار من خلال 58 إصدارا، مرتفعة من 48,58 مليار دولار في النصف الأول من 2025، بزيادة قدرها 1,6٪، وممثلة 48٪ من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية.

وجاءت الإصدارات الإماراتية في المرتبة الثانية بقيمة 25,45 مليار دولار من خلال 58 إصدارا، بما يمثل 24,8٪ من السوق، رغم انخفاضها بنسبة 6,8٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وحلت الجهات القطرية في المرتبة الثالثة من حيث قيمة الإصدارات، حيث جمعت 12,4 مليار دولار من خلال 18 إصدارا، بزيادة نسبتها 32,3٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، وممثلة 12,1٪ من إجمالي قيمة الإصدارات في النصف الأول من 2026.

وتلتها الإصدارات الكويتية بإجمالي قيمة إصدارات بلغ 8,67 مليارات دولار من خلال 14 إصدارا، بزيادة نسبتها 128,6٪ مقارنة بالنصف الأول من 2025.

وسجلت الإصدارات البحرينية انخفاضا بنسبة 32,8٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، لتبلغ قيمتها الإجمالية 4,03 مليارات دولار من خلال 5 إصدارات، فيما أصدرت الجهات العمانية ما مجموعه 1,82 مليار دولار من خلال 6 إصدارات، وأخيرا، شهد السوق إصدارين من مؤسسة إقليمية، وهي الصندوق العربي للطاقة، بقيمة بلغت 1,00 مليار دولار أميركي.

وارتفع إجمالي الإصدارات الأولية للشركات في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 8,4٪ خلال النصف الأول من 2026، ليبلغ 66,67 مليار دولار، مقابل 61,50 مليار دولار في النصف الأول من 2025.

ومثلت إصدارات الشركات 64,9٪ من إجمالي إصدارات النصف الأول من 2026، بما يتماشى مع حصتها البالغة 63,8٪ في النصف الأول من 2025، وواصلت بذلك الاستحواذ على حصة أكبر من السوق مقارنة بالإصدارات السيادية. وجمعت الهيئات شبه الحكومية 20,37 مليار دولار من خلال 15 إصدارا خلال النصف الأول من 2026، بزيادة نسبتها 81,4٪ مقارنة بالنصف الأول من 2025، حين بلغت 11,22 مليار دولار من خلال 11 إصدارا.

وارتفع إجمالي قيمة الإصدارات الأولية السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 3,1٪ خلال النصف الأول من 2026، ليبلغ 36,01 مليار دولار، بما يمثل 35,1٪ من إجمالي الإصدارات.

وارتفعت الإصدارات التقليدية بنسبة 33,3٪ في النصف الأول من 2026 مقارنة بالنصف الأول من 2025، لتجمع ما مجموعه 73,63 مليار دولار، وفي المقابل انخفضت إصدارات الصكوك بنسبة 29,5٪ في النصف الأول من 2026، لتبلغ قيمتها الإجمالية 29,06 مليار دولار. وعلى صعيد تفضيلات الإصدار، شهد النصف الأول من 2026 إقبالا أكبر على الإصدارات التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث مثلت 71,7٪ من إجمالي إصدارات النصف الأول من العام، ويتماشى ذلك مع تفضيلات الإصدار في النصف الأول من 2025، حين صدرت سندات تقليدية أكثر من الصكوك أيضا.

وتصدرت إصدارات القطاع المالي إصدارات السندات والصكوك في النصف الأول من 2026، بقيمة إجمالية بلغت 41,70 مليار دولار من خلال 104 إصدارات، ممثلة 40,6٪ من إجمالي قيمة الإصدارات، وتلتها الإصدارات الحكومية بقيمة 36,01 مليار دولار من خلال 29 إصدارا، بما يمثل 35,1٪ من إجمالي قيمة الإصدارات.

ويعكس ذلك ارتفاعا في كل من إصدارات القطاع المالي بنسبة 2,4٪ والإصدارات الحكومية بنسبة 3,1٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وحل قطاع الطاقة في المرتبة الثالثة بقيمة 13,72 مليار دولار أميركي من خلال 11 إصدارا، ممثلا 13,4٪ من إجمالي قيمة الإصدارات، فيما مثلت القطاعات الأخرى مجتمعة حصة أصغر من إجمالي الإصدارات بلغت 11,0٪.

وفي النصف الأول من 2026، مثلت الإصدارات الأولية التي تقل مدة استحقاقها عن 5 سنوات نسبة 42,2٪ من أسواق رأس المال للدين الخليجي، بقيمة إجمالية بلغت 43,36 مليار دولار من خلال 97 إصدارا، وتلتها الإصدارات الأولية التي تبلغ مدة استحقاقها من 5 إلى 10 سنوات، بقيمة 29,50 مليار دولار من خلال 32 إصدارا، ممثلة 28,7٪ من إجمالي الإصدارات.

ومثلت الإصدارات الأولية التي بلغت مدة استحقاقها من 10 إلى 30 سنة نسبة 19,0٪ من أسواق رأس المال للدين الخليجي، بقيمة إجمالية بلغت 19,47 مليار دولار أميركي من خلال 11 إصدارا خلال العام حتى الآن. ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم تسجيل أي إصدارات تتجاوز مدة استحقاقها 30 سنة، فيما ارتفعت قيمة الإصدارات الدائمة وعددها مقارنة بالنصف الأول من 2025، بقيمة إجمالية بلغت 10,36 مليار دولار أميركي من خلال 21 إصدارا.